

محاوِر ورِكائِز استِراتيجية دِبي

تنهض مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي على أسس قوية ومتينة نظراً للمزايا العديدة التي تتميز بها إمارة دبي، مثل وجود بنية تحتية متطورة، وقوانين وتشريعات منظمة لبنية العمل، ورؤية استراتيجية واضحة، وقادة حكيمة تستشرف آفاق المستقبل، وثقافة إسلامية متجدرة، فضلاً عن المعرفة وتقدير الابتكار، وقاعدة استهلاكية كبيرة، ولذلك اعتمدت الخطط التنفيذية للمبادرة على المحاور الأساسية التالية:

1 إنشاء البنية المؤسسية والتشريعية، وتتضمن الآتي:
الهيئات التشريعية والرقابية، وتطوير الأنظمة والقوانين، والمعايير الخاصة بالمنتجات الإسلامية، ومعايير ضبط معايير الجودة.

2 قطاع الاقتصاد الحقيقي، ويتضمن الآتي: منتجات الحلال، والتصنيع والترويج، ومعالجة المواد الاستهلاكية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، واعتماد وتصديق المواد الغذائية، السياحة والآثار والفنون، والتعليم.

3 القطاع المالي، ويتضمن الآتي: المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والتمويل الإسلامي (الصكوك) صيغ التمويل المجازة شرعاً، والترويج للخدمات والمنتجات المالية، والتأمين الإسلامي على مستوى المؤسسات والأفراد (التكافل وإعادة التكافل)، - الأسواق المالية الإسلامية، واعتماد المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الفقه الإسلامي.

محاوِر الخطة

ارتكزت الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي على توجهات رئيسية تتمحور حول إبراز دبي بعالميتها بحيث تكون:

المرجع العالمي
والمركز الرئيسي
للتمول الإسلامي
بجميع أدواته.

المركز والمرجع
المعرفي والتعليمي
والبحثي في كل
مجالات الاقتصاد
الإسلامي.

المركز الرئيسي
لصناعة الأغذية
والمنتجات الحلال
والاسم الموثوق في
اعتمادها.

الوجهة المفضلة
للسياحة العائلية.

المنصة الرئيسية
للتجارة الإلكترونية
الإسلامية وصناعة
المحتوى الرقمي
الإسلامي.

العاصمة العالمية
للتصميم والإبداعات
الإسلامية.

المركز المعتمد
لمعايير الاقتصاد
الإسلامي وإصدار
الشهادات.

434

بلغ حجم القطاع في دول مجلس التعاون الخليجي 434 مليار دولار بنهاية عام 2011 مسجلاً ارتفاعاً بلغ 62 مليار دولار مقارنة بالعالم الذي سبقه.

2013

وصلت قيمة إصدارات الصكوك والسندات الخليجية خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2013 إلى 31,2 مليار دولار.

200

تتراوح الفجوة كبيرة بين الطلب العالمي على الصكوك وحجم الإصدارات التي يتم طرحها سنوياً بين 150 و200 مليار دولار.

1.76

بلغ حجم الأصول المدارة في قطاع التمويل الإسلامي حول العالم 1,76 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2012 مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 24,8٪.

25

وصل حجم سوق التأمين التكافلي إلى 25 مليار دولار بنهاية عام 2015 وتنمو بنسبة 7,20٪ سنوياً.